ICFS
المركز الدولى للدراسات المستقبلية والاستراتيجية

ترجمات

عرض وتحليل الفكر العالمى



السودان من صراع إلى صراع

مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي

تعليق
أماني الطويل

www.icfsthinktank.org



ترجمات

عرض وتحليل الفكر العالمي

سلسلة شهرية تهدف إلي نشر الفكر العالمي فيما يتعلق بالقضايا والتطورات المؤثرة على مصر أو المنطقة والكيفية التى يري بها العالم قضايانا، وتنشر مع مقدمة تحليلية، وتعليق بشأن الموضوع الذى تتناوله.

المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح - (مركز تفكير) - تأسس عام ٢٠٠٤ للدراسة القضايا ذات الطابع الاستراتيجي والتى تتصل بالمتغيرات العالمية وإنعكاساتها المحلية والإقليمية.

السودان من صراع إلى صراع

مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي

تعليق
أماني الطويل

تقديم

تشهد السودان حالياً موجة جديدة من النزاعات المسلحة بين الشمال والجنوب، فما لبثت أن انفصلت جنوب السودان وإعلانها دولة مستقلة عن باقي أجزاء السودان إلا واندلعت الاشتباكات المسلحة بين الطرفين وتبادل كل من الجيش الشعبي لتحرير السودان، والقوات المسلحة السودانية القصف معلنين بذلك بداية جديدة للتوتر في العلاقات بين شمال وجنوب السودان.

غير أن الدافع الرئيسي هذه المرة في النزاع المسلح بين الطرفين يكمن في النزاع حول الثروات الطبيعية وخاصة النفط، على خلفية فشل المفاوضات بشأن القضايا العالقة بين الطرفين. فقد تفاقم الصراع نظراً لأن ٧٥% من النفط السوداني كان يُنتج أسفل الحدود التي تفصل الآن الشمال عن الجنوب، الأمر الذي قلص إلى حد كبير عائدات الشمال. هذا بالإضافة إلى اندلاع نزاعات أخرى، تتعلق بمحاولات السيطرة على الأراضي على طول الحدود بين الشمال والجنوب في جنوب كردفان، والنيل الأزرق وأبيي. وذلك في نفس الوقت الذي يعاني فيه، كل من الشمال والجنوب من النزاعات الداخلية السياسية والقبلية، فيما يحاولان بناء الدولة على أراضي مقطعة وفق ركائز مؤسسية غاية في البؤس.

وفي هذا الاطار، تأتي هذه الدراسة التي أعدتها مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي وتعلق عليها الباحثة المتخصصة في الشئون السودانية والأفريقية د. أماني الطويل.

أسرة التحرير

مايو ٢٠١٢

ملخص

بعد مرور أقل من عام على تقسيم السودان "الكبير" السابق إلي جمهورية السودان الشمالي وجمهورية جنوب السودان الجديدة – أو للتوضيح شمال وجنوب السودان – دخلت الدولتان مرة أخرى في حالة حرب. ويبدو أن سنوات من الجهود الدولية التي بُذلت لوضع حد لعقود من الصراع من خلال المساعدة في التفاوض على اتفاق السلام الشامل عام ٢٠٠٥، والجهود التي بذلت فيما بعد لضمان حدوث عملية انفصال سلس بين الشمال والجنوب، لم تسفر عن شيء.

وفي يناير ٢٠١١، أسفر استفتاء أجري في الجنوب، نص عليه اتفاق السلام الشامل، عن التصويت بأغلبية ساحقة لصالح التقسيم. وعلى مدى الأشهر الستة التالية، كان من المفترض بالشمال والجنوب التفاوض على القضايا العالقة، لكنهما فشلا في تنفيذ ذلك. والحصيلة كانت اندلاع النزاع مجددا، وفورا تقريبا، بعد أن أصبح الجنوب مستقلا.

وفي البداية، تضمن ذلك اشتباكات على طول المنطقة الحدودية بين القوات المسلحة السودانية وحركات التحرر في المناطق التي فضلت الاندماج مع الجنوب. لكن بحلول إبريل ٢٠١٢، تحول القتال إلي حرب بين الشمال والجنوب، حيث عبر الجيش الشعبي لتحرير السودان إلي الشمال وقصفت القوات المسلحة السودانية القرى الواقعة على مقربة من الحدود في الجنوب. وحينها توقفت صادرات النفط من الجنوب، واندلعت نزاعات أخرى في كلا البلدين.

كان النفط أحد الدوافع الرئيسية للصراع بين الدولتين السودانيتين. وبعد الاستقلال، تفاقم هذا الصراع لأن نحو ٧٥ في المائة من النفط السوداني كان يُنتج أسفل الحدود التي تفصل الآن الشمال عن الجنوب، الأمر الذي قلص إلي حد كبير عائدات الشمال. أما سلسلة النزاعات الأخرى، والتي أدت بسرعة إلي العنف، فهي تشمل على وجه الخصوص محاولات السيطرة على الأراضي على طول الحدود بين الشمال والجنوب في جنوب كردفان، والنيل الأزرق وأبيي . وفي هذه الأثناء يعاني

كل من الشمال والجنوب من النزاعات الداخلية السياسية والقبلية، فيما يحاولان بناء الدولة على أراضي مقطعة وفق ركائز مؤسسية غاية في البؤس.

وهكذا، فإن فشل الجهود حتى الآن لإحلال السلام في السودان الكبير، خاصة في إطار مشروع اتفاق السلام الشامل، لا تبشر بالخير بالنسبة إلي فرص تجنب عقود جديدة من النزاعات ومن الإفقار المتواصل لكلا البلدين. وكل الدلائل تشي بأن عملية الانتقال من السودان الكبير إلي جمهوريتي الشمال والجنوب السودانيين لن تكون خاتمة الصراع، بل على الأرجح بدايات نزاعات عدة أخرى.

جذور التوتر

منذ عهد السيادة الأنجلو – مصرية المشتركة، قسم السودان رسميا إلي منطقتين اثنتين هما: الشمال والجنوب. وشكل الشمال، ذو الأغلبية العربية والمسلمة، ما أطلقت عليه السلطات الاستعمارية الفرنسية "الدولة النافعة"، حيث يتركز كل ما يتوفر من موارد وكل ما تحقق من تنمية. وبدا الجنوب، الأفريقي و"الوثني"، منطقة نائية من دون موارد من الأفضل تركها لشأنها ولآليات المبشرين، مع حمايتها من قراصنة العبيد.

وكان ثمة حدود داخلية رسمية، في ظل السيادة المشتركة، جعلت الجنوب بعيدا عن متناول الشمال. ومن سوء حظ الصراعات الحالية، أن هذه الحدود الداخلية لم تكن محددة بوضوح ولا هي مرسمة، حيث كانت تمر، مع ذلك، في أرض تعتبر غير ذات قيمة. ولذا ليس من المستغرب أن يجد الجنوب نفسه، عندما استقل السودان في عام ١٩٥٦، ورفع الحاجز بين المنطقتين، في وضع غير موات للغاية. ولم يمض وقت طويل حتى بدأ يحاول التحريض للحصول على وضع جديد.

ولم يكن الصراع في السودان أبدا شأنا ثنائيا بسيطا بين الشمال وبين الجنوب. فقد تقاطع الانقسام بين المنطقتين مع مشاكل أساسية كانت موجودة في داخلهما. وكان الشمال، الذي حكم البلاد بأسرها، متزعزعا للغاية من الناحية السياسية، وكانت السلطة تتنقل جيئة وذهابا بين حكومات عسكرية ومدنية، بدءا من تلك التي يسيطر عليها اليسار إلي الحكومات ذات التوجهات الإسلامية. وكان الجنوب عموما مستاء

من الشمال المهيمن ولكنه منقسم بشدة أيضا، خصوصا على أسس قبلية، وهي الانقسامات التي استغلتها حكومات الشمال بصورة منهجية لإضعاف حركات التمرد الجنوبي وهي: آنيا – نيا في السنوات الأولي، وبعد عام ١٩٨٣، الحركة الشعبية لتحرير السودان وجيشها.

ولكي نفهم المأزق الحالي، من المهم أن ندرك أن القتال الحاد بين الشمال والجنوب وقع في معظمه وسط البلاد، حول الحدود الداخلية السابقة بين الشمال والجنوب. ولعل ما يزيد الأمور تعقيدا أنه تبين أن المنطقة التي تعبرها هذه الحدود غير المحددة بوضوح غنية بالنفط ما يجعلها موردا طبيعيا حيويا لكلا الجانبين. وكانت شركة شيفرون قد اكتشفت النفط بكميات تجارية في عام ١٩٧٨ بالقرب من مدينتي بانتيو وهيجليج، على مقربة من الحدود بين الشمال والجنوب. وهذا الاكتشاف جعل من الأهمية بمكان للشمال الإبقاء على سيطرته على المنطقة، في حين وفر المزيد من الحوافز للمتمردين الجنوبيين لكي يقاتلوا للسيطرة على المنطقة. وخلق اكتشاف النفط في هيجليج وضعا خطيرا بصفة خاصة، لأنه يقع في منطقة حدودها غير محددة، وبالتالي، ادعى الشمال والجنوب ملكيته آنذاك والآن.

وتمتع السودان، عند اكتشاف النفط بالفترة الأكثر سلمية في تاريخه المضطرب في حقبة ما بعد الاستقلال. وكان اتفاق قد وُقع في أديس أبابا عام ١٩٧٢ قد وضع حدا لانتفاضة الجنوب، وحوّل السودان إلي اتحاد غير متكافئ، حيث تبوأ الجنوبيون مناصب في الحكومة المركزية، لكنهم تمتعوا أيضا بدرجة من الحكم الذاتي. لكن الشمال مر، في أوائل الثمانينيات، بفترة أخرى من الاضطرابات التي وضعت حدا للسلام. فالرئيس جعفر نميري، والذي كان يتولى السلطة منذ عام ١٩٦٩، أولا كقائد عسكري وفي وقت لاحق كرئيس منتخب للجمهورية، غير سياساته جذريا بطريقتين: حيث أعلن أن السودان سيُحكم من الآن فصاعدا بالشريعة الإسلامية، مما خلق مشاعر الاستياء والخوف في أوساط العدد الكبير من السكان غير المسلمين في البلاد، خصوصا في الجنوب. وبدأ في الوقت نفسه تفكيك اتفاق أديس أبابا الذي كان هو نفسه قد ساعد في التفاوض عليه من خلال إلغاء مجلس

النواب المنتخب في الجنوب، وفيما بعد، من خلال تقسيم المنطقة إلي ثلاثة أقاليم منفصلة، وهو ما اعتبره الجنوبيون مناورة فاضحة وفقا لمبدأ "فرق تسد".

وبحلول عام ١٩٨٣، كانت البلاد تنزلق من جديد إلي أتون الحرب والأنماط القديمة من الصراعات. وكان الصراع بين الشمال والجنوب يطفو إلي السطح. وقد زادت حدة عدم الاستقرار في الشمال بعدما تم الإطاحة بالنميري في عام ١٩٨٥. وأعقبت خلعه من منصبه فترة من الحكم المدني وانقلاب عسكري آخر في عام ١٩٩٣ أوصل إلي السلطة تحالفا من القادة العسكريين والإسلاميين المتطرفين برئاسة عمر البشير. واندلعت الحرب في وسط البلاد، فيما كانت الحكومة الشمالية تُشعل إوار الانقسامات والاشتباكات القبلية في الجنوب. وزادت عوامل جديدة من تعقيد هذه الحالة: ترافق تفاقم المنافسة للسيطرة على الموارد النفطية في وسط البلاد مع تغيير شركاء السودان النفطيين الأجانب (عندما رفضت شركات النفط الغربية السياسات السودانية وانسحبت من هذا البلد، ودخلت شركات صينية وماليزية وهندية لتحل محلها) ومع الصراع الناشئ في إقليم دارفور غرب السودان، بعد عام ٢٠٠٣. وقد وضع التوقيع على اتفاق السلام الشامل في عام ٢٠٠٥ حدا للحرب المفتوحة بين الشمال والجنوب، لكن كل المشاكل الأخرى بقيت متأججة . وتصل هذه الصراعات الآن إلي ذروتها ثانية مع فشل عملية الانفصال .

العودة إلي الصراع

هناك أربعة أنواع من الصراعات تُلم بالسوادنيين اليوم. الأول هو الصراع الدائر بين الشمال والجنوب على النفط. ويؤجج هذا الصراع شعور الشمال بالمرارة من انفصال الجنوب. وفقدان الأرض وعائدات النفط، والمكانة الناقصة التي يجد أنه انحدر إليها نتيجة لذلك. ومع أن الشمال قبل الانفصال رسميا، فإن من يزور البلاد لا يحتاج إلي وقت طويل ليكتشف أن معظم الناس في الواقع لم يستوعبوا هذا الواقع الجديد ويشعرون بالاستياء الشديد. ومن جانبه، الجنوب غاضب على رفض الشمال السماح بإجراء استفتاء في منطقة أبيي الحدودية المتنازع عليها والذي كان من شأنه

تقرير ما إذا كانت المنطقة تخص الشمال أو الجنوب، وتنفيذ الأحكام الأخرى الخاصة بالمناطق. ويشعر الجنوب أيضا بالاستياء من الأزدراء العام الذي عامله به الشمال تاريخيا، ويظهر الغضب المتبادل بأجلى صوره في الخلاف حول رسوم العبور التي ينبغي على الجنوب، الذي ليست له سواحل، أن يدفعها إلي الشمال لشحن نفطه عن طريق خط أنابيب يمتد إلي محطة بور سودان. ويبدو الجانبان، في إطار هذا النزاع، على استعداد لإضعاف نفسيهما اقتصاديا لمجرد تسجيل نقاط ضد بعضهما البعض. وهكذا بحلول إبريل ٢٠١٢، لم تُشحن أي كميات من النفط، ولذا لم يحصل الجنوب على عائدات من المبيعات، ولا الشمال حصل على رسوم العبور.

وتشمل المجموعة الثانية من الصراعات، والتي أدت بسرعة إلي أعمال عنف، محاولات السيطرة على الأراضي على طول الحدود بين الشمال والجنوب. ولخص الصراع في حديث أجراه أحد كاتبي هذه الورقة مع حسن الترابي، أحد أقدم الساسة الإسلاميين في السودان وحليف الرئيس البشير الذي تحول إلي عدو، الذي قال: "الشمال الجديد له جنوب جديد". وفي بيئة مرحلة ما بعد الانفصال، تحارب حكومة الخرطوم في الشمال حركات تمرد حول أطرافها الخارجية – في جنوب كردفان وفي النيل الأزرق وأبيي – كما حاربت في المناطق نفسها ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش الشعبي لتحرير السودان قبل استقلال الجنوب. وسبب الصراع في هذه المناطق هو وجود العديد من الجماعات المتمردة المسلحة، ما يجعله مختلفا تماما عن الحرب الاقتصادية بين البلدين التي ركزت في معظمها على خطوط الأنابيب وتخصيص الموارد. ولذا، فإن التوصل إلي اتفاق بين الخرطوم وجوبا لن يؤدي، على الأرجح، إلي تسوية النزاعات في المنطقة الحدودية لأن حركات التحرير قد تشكلت، وتمت تعبئة السكان المحليين، كما أن سيطرة العاصمتين "ضعيفة" في أحسن الأحوال. ولقد بدأت المناطق الحدودية تبدو أسوأ مما كانت قبل توقيع اتفاق السلام الشامل في عام ٢٠٠٥، فالقتال ينتشر على نطاق واسع، والقيادة أصبحت أكثر تشرذما.

والمجموعة الثالثة من الصراعات، والتي تنطوي أيضا على أعمال عنف، تدور حاليا داخل جنوب السودان، حيث يتم التنافس على سلطة حكومة جوبا، ويعجز المسئولون الحكوميون، المفتقدون إلي الخبرة والعاجزون، عن فرض النظام البيروقراطي في البلد الجديد. ويبدو أن مفهوم المعارضة السياسية مفقود في الدولة الجديدة، حيث ينفصل الساسة عن الحركة الشعبية الحاكمة ويشكلون ميليشيات مسلحة على نحو روتيني بدل تشكيل أحزاب سياسية. وفضلا عن ذلك، لاتزال السلطة القبلية مهيمنة في معظم أنحاء الجنوب. ولئن كانت هذه الممارسات تمثل ردا مفهوما على عجز الحكومة في جوبا عن الحفاظ على وجودها، ناهيك عن توفير إدارة فعالة في كثير من أنحاء البلاد، فإنها تضعف الحكومة أكثر، وتخلق حلقة مفرغة يصعب كسرها.

وتشهد العديد من الولايات الجنوبية مستويات عالية من العنف وعدم الاستقرار المستمر، التي يتسبب في الكثير منها التنافس للسيطرة على الموارد الطبيعية، كالأراضي وحقوق الرعي والمياه، وحتى النفط. وفي حين أن مثل هذه الصراعات أمر حتمي في بلد جديد حيث تحاول الحكومة الضعيفة فرض هياكل الدولة الحديثة من فوق في مجتمع يتعين عليه مع ذلك الاعتماد على المنظمات الاجتماعية القائمة والهياكل القبلية، إلا أن هذا لا يجعلها أقل تدميرا. وتضيف حقيقة أن الخرطوم لاتزال تصطاد في الماء العكر للتوترات القبلية، كما فعلت قبل استقلال الجنوب، بعدا سياسيا آخر على هذه المشكلة.

المجموعة الرابعة من الصراعات داخلية بالنسبة إلي الشمال الذي يسعى أيضا إلي بناء دولة جديدة على أراضيه التي قُصت. وفي حين يتقدم الشمال على الجنوب من حيث بنيته التحتية الأساسية، على سوء حالها، إلا أن فيه نظاما سياسيا باليا حيث يهيمن العجائز على الحكومة والمعارضة والجيش على حد سواء. ولأنها فقدت مصداقيتها بعد أن خسرت الجنوب وتورطت فيما يبدو أنه صراعا لا نهاية له، لا تحظى السلطات المدنية والعسكرية سوى بالقليل من الاحترام والولاء. وفي الواقع، ما حال حتى الآن دون إطاحة حكومة الخرطوم نتيجة للانفصال هو حقيقة أن

المعارضة فقدت مصداقيتها هي الأخرى . فقد فشل نموذج الربيع العربي في البلدان الأخرى حتى الآن في تحفيز الاستياء الواضح على أرض الواقع وتحويله إلي حركة جديدة وشعبية، كما فشل في أن يؤدي إلي نشوء نوع من المعارضة الجديدة والمنظمة. إضافة إلي ذلك، يستمر تشريد السكان في الشمال حيث يعانون من عدم الاستقرار نتيجة النزاع في دارفور، ويتحملون الاضطهاد من القبائل الشرقية، ويصارعون شعورا متزايدا بالسخط في كل مكان لأن الأوضاع الاقتصادية آخذة في التدهور.

وفي نهاية المطاف، يجد السودان نفسه غارقا في شبكة معقدة من المشاكل المركبة. وتشير كل الدلائل إلي أن الانتقال من السودان الكبير إلي جمهوريتي السودان وجنوب السودان ليس نهاية الصراع بل بداية صراعات جديدة متعددة.

بلدان اثنان ومصدر واحد للإيرادات

بدأ السودان تصدير النفط الخام في عام ١٩٩٩، ووصل تدفق النفط إلي مستوى ٤٩٠ ألف برميل في اليوم بحلول عام ٢٠٠٩، ما جعل النفط من أكبر الموارد للبلد الموحد. ولايزال النفط إلي اليوم حافزا اقتصاديا كبيرا لشمال وجنوب السودان. وفي حين ثبت أن الاعتماد على النفط يعتبر عائقا خطيرا على المدى الطويل أمام التنمية الاقتصادية وإرساء الديمقراطية في معظم البلدان، فإنه يمثل في المدى القصير خشبة خلاص للدول الفقيرة. والسودان ليس استثناء في هذا السياق، ما يجعل النفط أكبر مصدر مباشر للصراع .

وعندما أجرى الاستفتاء في ٩ يناير ٢٠١١، شكل النفط نسبة ٦٠-٧٠ في المائة من عائدات الحكومة في الشمال و٩٨ في المائة في الجنوب. وخلق النفط منطقة مزدهرة صغيرة في بلد كان يعاني فيما عدا ذلك أوضاعا وخيمة، يوضحها بالتفصيل مقر شركة النفط المتألق في الخرطوم المتهالكة. وإضافة إلي الازدهار سريع الزوال الذي ولدته الزيادة المفاجئة في العائدات، جلب النفط تشوهات خطيرة على الاقتصاد السوداني. فقد أصيبت البلاد بقوة بما يُسمي المرض الهولندي

(Dutch Disease)، (وهي حالة من الكسل والتراخي الوظيفي)، إذ أهملت الزراعة التي كانت تعتبر شريان الحياة في البلاد قبل اكتشاف النفط، وأصبح السودان أكثر اعتمادا على الواردات الغذائية والصادرات النفطية. وبين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٨، بلغ متوسط معدل النمو السنوي لقطاع الزراعة في السودان ٣.٦ في المائة فقط، بعد أن كان ١٠.٨ في المائة في العقد السابق. وأدى انخفاض الإنتاج الزراعي والاعتماد على الواردات الأكثر تكلفة من دول أخرى إلي حصول أزمات غذائية كبيرة في كل من الشمال والجنوب. وصحيح أن الزراعة لاتزال توظف ٨٠ في المائة من القوى العاملة، لكنها لا تشكل سوى ثلث الناتج المحلي الإجمالي في الشمال. وفي الجنوب، حيث الأرض وفيرة وخصبة في معظمها، لاتزال الزراعة متخلفة أيضا.

ويتم إنتاج نحو ٧٥ في المائة من النفط السوداني أسفل الخط الاستعماري القديم الذي كان يفصل الشمال عن الجنوب وأصبح خط الحدود بين البلدين بعد الانفصال. ولعل ما يجعل الوضع قابلا للاشتعال، أن جزءا كبيرا من حقول النفط يقع على مقربة من هذا الخط الفاصل، ما يخلق إمكانية أن يستولي أي من الجانبين على حقول النفط التي لا تخصه رسميا. وحدث هذا في الواقع في إبريل ٢٠١٢ عندما عبر جيش الجنوب إلي الشمال واستولى على حقول نفط هجليج قبل أن يتراجع مرة أخرى. وما يفاقم الصعوبات أنه يتعين تصدير كل النفط عن طريق ميناء بور سودان في الشمال، وهو محطة خط الأنابيب الوحيدة في البلاد. والبديل بالنسبة إلي الجنوب، والمتمثل بنقل النفط بالشاحنات جنوبا إلي الساحل الكيني، أمر غير عملي، كما أن إنشاء خط أنابيب جديد إلي تلك الوجهة يبقى باهظ التكاليف، ويحتاج إلي سنوات عدة.

وقبل حصول جمهورية جنوب السودان على الاستقلال، نُظم تقاسم عائدات النفط بموجب اتفاقية السلام الشامل: نسبة ٢ في المائة منها تذهب مباشرة إلي الولايات المنتجة (الشمال والجنوب لدى كل منهما هيكل اتحادي)، أما النسبة المتبقية فتوزع بالتساوي بين الخرطوم وجوبا. ولم يكن الجنوب أبدا راضيا عن تلك الصيغة،

وبعد حصوله على الاستقلال، توقف بالضرورة عن تقاسم عائدات النفط مع الشمال. وأدى ذلك إلي خسارة كبيرة للشمال في العائدات، التي تصل حسب تقديرات صندوق النقد الدولي إلي ٧.٧٧ مليار دولار من يوليو ٢٠١١ حتى نهاية عام ٢٠١٥، أي نحو ١.٧ مليار دولار سنويا. وقدرت إيرادات الحكومة بنحو ٩.٢٦ مليار دولار في عام ٢٠١١، ما يشير إلي أن فقدان عائدات النفط سيكون ضربة مدمرة للسودان. وفي محاولة للتعويض عن فقدان عائدات النفط، طالبت الخرطوم الجنوب في أكتوبر ٢٠١١ بأن يدفع مبلغ ٣٢ دولارا للبرميل رسم عبور للنفط الذي يتم شحنه عبر خط الأنابيب إلي ميناء بور سودان. ويعتقد خبراء الصناعة النفطية أن معدل ٢-٣ دولار للبرميل سيكون رسم عبور مناسبا على الصعيد الدولي. وردا على ذلك عرضت جوبا دفع رسم غير واقعي هو أيضا يبلغ ٤١ سنتا للبرميل.

وأستؤنفت المفاوضات التي ساعد فيها ثابو مبيكي رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي رفيعة المستوى بشأن السودان، والتي تأسست في أكتوبر ٢٠٠٩ للمساعدة في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، ثم انهارت مرات عدة. وجرى اقتراح العديد من الحلول من مختلف الوسطاء لكنها كانت تُرفض من أحد الطرفين: اقترح حل وسط بشأن رسوم عبور النفط والسماح بالديون المتأخرة، وحتى التحويلات النقدية من الجنوب إلي الشمال في مقابل السيطرة الجنوبية على منطقة أبيي لكن من دون جدوى.

ومع سعي الخرطوم لإنقاذ كبريائها الوطني وتعويض بعض خسائرها المتوقعة من الإيرادات وإصرار جوبا على تأكيد سيادتها الوطنية المُكتسبة حديثا، تفجرت التوترات أكثر. ففي فبراير ٢٠١٢، قررت حكومة جنوب السودان وقف إنتاجها من النفط تماما ردا على مصادرة الخرطوم المزعومة لما تصل قيمته إلي ٨١٥ مليون دولار من النفط، رد الشمال قائلا إنه يأخذ رسومه "سدادا عينيا" لأنه لم يستلم أي مدفوعات لقاء عبور النفط من الجنوب منذ يوليو. ومع أن السودان طلب من الصين، وهي مستثمر بارز في مجال النفط السوداني، التدخل وتسهيل المفاوضات، لم يتحقق أي نجاح ملموس حتى الآن .

الشمال و"الجنوب الجديد":

النزاعات الحدودية بين السودان وجنوب السودان

لم يعالج الاستفتاء الذي أجري في يناير ٢٠١١، والذي أقر بأغلبية ساحقة انفصال الجنوب، العديد من القضايا الإقليمية المهمة: المساحات الحدودية غير الواضحة وغير المرسمة، ومسألة ما إذا كان يتعين أن تبقى أبيي ضمن الشمال أو أن تصبح جزءا من الجنوب، ووضع ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، وهما المنطقتان اللتان أعترف بهما بوضوح كجزء من الشمال، لكن يتوقع أن يتم منحهما وضعا خاصا وفقا لأحكام اتفاقية السلام الشامل بسبب علاقاتهما مع الجنوب. وتشمل هذه المشاكل الإقليمية مسائل قومية معقدة في كل من الشمال والجنوب، ومظالم محلية عميقة الجذور، وتنافسا على المياه والمراعي بين القبائل المحلية.

وأدت القضايا العالقة في شأن المناطق الحدودية إلي اندلاع أعمال العنف بعد الانفصال مباشرة تقريبا. والمواجهات التي بدأت في البداية على أنها حوادث منفصلة ومعزولة إلي الشمال من الحدود، تحولت إلي قتال بين حركات يفترض أنها متجذرة في المناطق المتنازع عليها، وبين القوات المسلحة السودانية. ومع ذلك، لم يمض وقت طويل حتى أصبح الجيش الشعبي لتحرير السودان أيضا، والذي أصبح الجيش الرسمي للجنوب بعد الانفصال، أحد الأطراف المشاركة، وبدأ العنف ينتشر عبر الحدود وإلي الجنوب، ولاسيما ولاية الوحدة. وبحلول إبريل ٢٠١٢، كانت القوات المسلحة السودانية تشن غارات عبر الحدود، وعبر الجيش الشعبي لتحرير السودان إلي الشمال واحتل بلدة هجليج. ومنذ الانفصال بذلت لجنة الاتحاد الأفريقي رفيعة المستوى الخاصة بالسودان وإثيوبيا والصين وقوى دولية أخرى، محاولات وساطة، وهيمن وضع منطقة أبيي وسحب القوات من المناطق الحدودية على جلسات التفاوض. ومع أن الجهود كانت كبيرة، لم تنجح الوساطات.

ترسيم الحدود

في وقت مبكر من المفاوضات التي أفضت إلي اتفاق السلام الشامل، تم الإقرار باحتمالات حدوث نزاع ينجم عن الشكوك التي تحوم حول الترسيم الدقيق

للحدود بين الشمال والجنوب. ونتيجة لذلك، تضمن اتفاق السلام الشامل شرطا ينص على أن تستكمل اللجنة الفنية للحدود بين الشمال والجنوب عملية ترسيم الحدود في غضون ستة أشهر من توقيع الاتفاق، لكن هذا لم يحدث. وجرت جهود إحياء اللجنة بانتظام طوال فترة اتفاقية السلام الشامل، وزادت وتيرتها خلال الأشهر التي سبقت الاستفتاء، لكن مجددا من دون جدوى.

ويعود جزء من السبب في هذا الإهمال إلي أن العديد من المناطق الحدودية المتنازع عليها خلقت نزاعات حول حقوق الأرض التي، مع حين أنها حيوية بالنسبة إلي السكان المحليين، لا تبدو في غاية الأهمية من وجهة نظر السياسة الوطنية. وفي الواقع، تشير الصراعات التي حدثت مؤخرا في أبيي وجنوب كردفان والنيل الأزرق إلي أن المشاكل لا تنبع من ضعف عملية ترسيم الحدود، بل من خلافات أكثر جوهرية بكثير. وحتى لو كانت اللجنة الفنية للحدود بين الشمال والجنوب أكثر جدية في تنفيذ مهمتها، فإن معظم الصراعات كانت ستطفو على السطح.

أبيي

كان من المفترض أن تتم تسوية مسألة ما إذا كانت منطقة أبيي ستصبح جزءا من الشمال أو الجنوب قبل الاستفتاء المقرر في يناير ٢٠١١، والذي كان من شأنه أن يترافق مع الاستفتاء على استقلال جنوب السودان. وجرى التعامل مع نزاع أبيي في اتفاق السلام الشامل، وشكل فصلا منفصلا ومعقدا في الاتفاق، ومُنحت المنطقة وضعا إداريا خاصا. ومع أن انعكاسات هذه المسألة مهمة، إلا أن الاستفتاء لم يحدث، ما حول المنطقة إلي مشكلة متفاقمة.

أبيي ببساطة هي منطقة صغيرة تقطنها بشكل دائم مجموعة من السكان الجنوبيين، الدينكا نقوك، لكن تستخدمها على نطاق واسع أيضا، خلال مواسم معينة، قبائل المسيرية الرحل الذين يتنقلون بمواشيهم ذهابا وإيابا عبر الحدود ويتبعون الأمطار والمراعي . وهذا الاستخدام المختلط للأراضي هو الذي دفع إلي نقل المنطقة، التي كانت تتألف تاريخيا من مشيخات الدينكا التسع، إلي سيطرة كردفان في

عام ١٩٠٥. وربما كان بالإمكان حل المشكلة المحلية الخاصة باستخدام الأراضي لو كان الجانبان اتفقا على حدود مرنة تسمح للبدو بالانتقال ذهابا وإيابا كما فعلوا تقليديا. ومع ذلك، المشكلة كانت قومية لا محلية: كان من المتوقع أن يصوت الدينكا نقوك، الذين ينسجمون أكثر مع الجنوب، في الاستفتاء، وفقا لذلك، بدعم من الحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش الشعبي لتحرير السودان؛ ومع ذلك، لم تكن الخرطوم تريد التخلي عن قطعة من الأراضي كانت تسيطر عليها منذ عام ١٩٠٥.

وعندما تصدى المتفاوضون في البداية في اتفاق السلام الشامل إلي مسألة أبيي، زاد القضية تعقيدا أن المنطقة كانت تعتبر أراضا غنية بالنفط. وكانت لجنة حدود أبيي، التي أنشئت في عام ٢٠٠٥ لترسم أراضي مشيخات الدينكا التسع، ضمت حقول نفط هجليج إلي إقليم أبيي. وشكل هذا الضم ضربة للخرطوم لأن أبيي ستحتفظ في المدى القصير، بالمزيد من عائدات النفط الذي تنتجه، وفي المدى البعيد، قد يحتفظ الجنوب بها كلها إذا صوتت أبيي لصالح الانفصال، كما بدا مرجحا. ولذا، استأنفت الخرطوم قرار لجنة أبيي وتم نقل القضية إلي محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي، والتي قضت في عام ٢٠٠٩ بأن هجليج لم تكن تاريخيا جزءا من أراضي المشيخات القديمة بل تقع في ولاية كردفان. ولذا، تم أخذ البلدة النفطية من أبيي ووضعها داخل حدود جنوب كردفان، ما جعلها نقطة ساخنة متنازعا عليها يدعي الشمال وجنوب السودان أنها جزء من أراضيه.

واستمر الخلاف حول وضع أبيي . وأدى ذلك أولا إلي إلغاء الاستفتاء على وضع المنطقة بسبب النزاع بين الجانبين حول من له الحق في التصويت. وادعى الجنوب أن السكان المستقرين والدائمين هم من يجب أن يصوتوا. وجادل الشمال بأن بدو المسيرية أيضا لهم الحق في المشاركة في خطوة من شأنها أن تؤثر على سبل عيشهم، وهو موقف معقول، إلا أنه أثار أسئلة حول من من قبيلة المسيرية استخدم فعليا مراعي أبيي، ومن سيتم جلبه للتأثير في نتائج الاستفتاء على نحو غير تمثيلي.

ثانيا، أظهرت الخرطوم من خلال أفعالها أنها تهدف إلي جعل الإقليم جزءا لا يتجزأ من السودان، متجاهلة شروط اتفاق السلام الشامل لإجراء استفتاء في أبيي.

ففي مايو ٢٠١١، عمدت إلي حل إدارة أبيي (التي كانت تنظم شئون المنطقة المتنازع عليها طوال الفترة الانتقالية لاتفاق السلام الشامل) واستولت القوات المسلحة السودانية على البلدة الرئيسية، ما تسبب في فرار الآلاف واندلاع الأعمال العدائية بين الشمال والجنوب. وأفضت الجهود الدولية في يونيو إلي توقيع الطرفين اتفاق أمن الحدود والآلية السياسية والأمنية المشتركة، وتبني مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار الرقم ١٩٠٠، الذي أنشأ قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. وكان من المفترض بتلك القوة، التي ستزود بـ ٤٢٠٠ من الإثيوبيين أصحاب القبعات الزرقاء، رصد، والتحقق من، إعادة انتشار جيشي الشمال والجنوب – القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان – خارج المنطقة على النحو المطلوب في الاتفاق؛ وكان من المفترض أيضا أن تساعد قسم شرطة أبيي في الحفاظ على الأمن، وكذلك الإشراف على توزيع المساعدات الإنسانية.

ووفقا لروايات الأمم المتحدة، فشل كل من الشمال وجنوب السودان في الانسحاب تماما من هذه المنطقة، ما جعل من الصعب على القوة الأمنية المؤقتة لأبيي التابعة للأمم المتحدة القيام بمهامها. وبعد أن وجد السودان ثغرات في تفويض القوة، قال أنه لن يسحب قواته من منطقة أبيي حتى استكمال انتشار طاقم القوة الأمنية المؤقتة لأبيي الـ ٤٢٠٠، وهو ما لم يتم حتى كتابة هذه السطور. ومع أن ولاية القوة الأمنية المؤقتة لأبيي مُددت، وتواصلت الجهود لجلب الشمال والجنوب إلي المداولات حول أبيي، واستمرت المناشدات لإنشاء بعثة تحقق ومراقبة مشتركة للحدود للمساعدة في حكم المنطقة، لم يتم اتخاذ أي قرارات حاسمة على هذا الصعيد.

جنوب كردفان وولاية النيل الأزرق

إضافة إلي أبيي، تشكل ولايتا جنوب كردفان والنيل الأزرق جزءا من "المناطق الثلاث"، وهي المناطق المتنازع عليها التي تمتد بطول الحدود بين الشمال والجنوب. وبدأ القتال في جنوب كردفان في مرحلة ما بعد الانفصال، ولكنه سرعان ما امتد إلي ولاية النيل الأزرق المجاورة. ووصل إلي مستويات مثيرة للقلق في

هجليج، حيث شن الجنوب غارات عبر الحدود ومن ثم احتل البلدة، وبلغ ذروته في إعلان الشمال الحرب على الجنوب في ١٩ إبريل ٢٠١٢.

ويعود تاريخ الصراع في هذه المنطقة إلي بداية تمرد الحركة الشعبية لتحرير السودان وجيشها في عام ١٩٨٣. وبسبب التهميش السياسي والثقافي الذي مارسته الحكومة في الخرطوم ضدهم، قرر العديد من أبناء شعب النوبة المحلي في ولاية جنوب كردفان الانضمام إلي التمرد. وردا على ذلك، تم استهدافهم بشكل كبير من جانب الجبهة القومية الإسلامية، وهي سلف ما يُعرف الآن بحزب المؤتمر الوطني الحاكم في الشمال. ومع أن إطلاق النار توقف في عام ٢٠٠٢، وأدمجت هذه الولايات في إطار أحكام اتفاق السلام الشامل، لم يتم حل هذا النزاع الإقليمي في الواقع أبدا.

وأقر اتفاق السلام الشامل بوجود المشكلة بشكل غير مباشر من خلال تضمينه "بروتوكول حل النزاع في ولاية جنوب كردفان والنيل الأزرق". ووُقع البروتوكول في عام ٢٠٠٤، وهو افترض أن جنوب كردفان والنيل الأزرق ستبقيان في الشمال، لكنه أقر بأن سكانهما تضرروا بشدة من جراء الحرب، وبأن الكثير منهم يتعاطفون مع الجنوب، وقاتلوا جنبا إلي جنب مع الجيش الشعبي لتحرير السودان. ولذا تم منح الولايتين هيكل حكم مختلفا إلي حد ما أكثر من غيرهما، وبشروط أكثر تفصيلا بالنسبة إلي الحكومة المحلية، إضافة إلي تقاسم العائدات. كما شكل اتفاق السلام الشامل لجنة للأراضي في كل ولاية لمعالجة النزاعات الإقليمية التي كانت في صلب جزء كبير من الصراع. وأخيرا، أنشأ البروتوكول لجنة للرصد في كل من الولايتين لدراسة الآثار المترتبة على تنفيذ الاتفاق ونص على أنه لابد من مشاركة السكان في "المشاورات الشعبية" من دون تحديد شكلها أو نطاقها.

وبدأت هذه المشاورات الشعبية بأسلوب سلس نسبيا في ولاية النيل الأزرق، لأن الحزبين الرئيسيين، حزب المؤتمر الوطني في الشمال والحركة الشعبية لتحرير السودان وجيشها، كانا يقيمان علاقة تعاون إلي حد ما هناك. وتم تحقيق قدر ضئيل جدا من التقدم في ولاية جنوب كردفان، إذ أدى الخلاف حول نتائج التعداد السكاني

للولاية إلي إلغاء انتخابات حاكم الولايات وأعضاء المجلس التشريعي فيها في عام ٢٠١٠. وعندما أجريت الانتخابات أخيرا في مايو ٢٠١١، شابت العملية عيوب خطيرة، ما دفع الكثيرين إلي التشكيك في شرعية فوز مرشح حزب المؤتمر الوطني في منصب الحاكمية.

واستؤنف القتال في ولاية جنوب كردفان في يونيو ٢٠١١، حتى قبل استقلال الجنوب، بسبب التوتر الملتهب الذي استمر بعد انتخابات مايو. وعندما دخلت القوات المسلحة السودانية الشمالية جنوب كردفان لنزع سلاح جميع الأطراف الفاعلة من غير القوات المسلحة السودانية، قاومتها الحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال، ما أدى إلي وقوع اشتباكات عديدة وتشريد لاجئيه. وألقت حكومة الخرطوم باللائمة في الاشتباكات على عاتق الجيش الشعبي لتحرير السودان لأن الحركة الشعبية – قطاع الشمال كانت في البداية جزءا من ذلك التنظيم. ومع ذلك، زعم قادة الحركة الشعبية – قطاع الشمال بأنها أصبحت كيانا مستقلا في أعقاب تشكيل حكومة جنوب السودان. وقد اعترف رئيس حكومة جنوب السودان سلفا كير بأن ثمة "علاقات تاريخية" بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والحركة الشعبية – قطاع الشمال، لكنه لايزال ينكر دعم الجنوب لتلك الجماعات المتمردة.

وفي ٢٨ يونيو ٢٠١١، وقعت حكومة الشمال والحركة الشعبية – قطاع الشمال، في أديس أبابا، اتفاقا إطاريا في مجالين، وافق الطرفان بموجبه على إنشاء لجنة سياسية مشتركة، ولجنة أمنية مشتركة لولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، واستكمال التزام كلا الطرفين المُعلن بوقف إطلاق النار. ومع أن الاتفاق وُقع، واصل الشمال عمليات القصف الجوي، وتصاعدت الاشتباكات العنيفة على الأرض، وتواصل ارتفاع عدد الضحايا، كما يتضح من صور الأقمار الصناعية التي تشير إلي وجود مقابر جماعية. وتقول الحركة الشعبية – قطاع الشمال إنها لاتزال ملتزمة بمحاربة حكومة البشير وإسقاطها، وتبدو الخرطوم صامدة في جهودها الرامية إلي فرض هيمنتها على المنطقة.

وكان من المحتم مع تصاعد وتيرة العنف بسرعة في كل من أبيي وجنوب كردفان أن يمتد الصراع إلي ولاية النيل الأزرق. ففي سبتمبر ٢٠١١، اشتبكت القوات المسلحة السودانية مع الحركة الشعبية – قطاع الشمال هناك؛ وأعلن الرئيس البشير حالة الطوارئ في ولاية النيل الأزرق، وأقال حاكمها، وذكر أنه لا يمكن التوصل إلي حل إلا بعد نزع سلاح الحركة الشعبية – قطاع الشمال. لكن الحركة الشعبية ترفض نزع سلاحها، فيما يواصل شمال السودان ضرب المنطقة، ما يجعل وصول المساعدات الإنسانية الدولية صعبا. وبحلول أواخر نوفمبر ٢٠١١، كان الشمال قد استولى على مدينتي الكرمك وديم منصور، وفي فبراير ٢٠١١، طرد الحركة الشعبية – قطاع الشمال من بلدة موكا بولاية النيل الأزرق.

وفي إبريل ٢٠١٢، دخل الجيش الجنوبي هجليج. وفي حين اعتبر الشمال أن تقدم قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان إلي هجليج عملا عدوانيا، ادعى الجنوب أنه كان يرد على القصف الجوي الشمالي المتواصل لولاية الوحدة (في جنوب السودان) وأنه يطالب بالأراضي التي وجد أنها تخصه. ورفضت جوبا في البداية الانسحاب من المنطقة على الرغم من النداءات الدولية، لكن الخرطوم ردت بقصف هجليج ونجحت في نهاية المطاف في طرد الجيش الشعبي لتحرير السودان منها. وقد استمرت الاشتباكات على طول الحدود وصدرت من الجانبين تصريحات خطيرة عن "حرب شاملة".

جنوب السودان: بناء الدولة من الصفر

لم تكن المعارضة السودانية الجنوبية يوما، على الرغم من هدفها المشترك المتمثل بالاستقلال، موحدة تماما، إذ يتوزع مختلف سكان البلاد على أرض كبيرة ويقسمهم ضعف وسائل المواصلات أكثر، ما يجعل من الصعب تطوير هوية مشتركة في الواقع إلا في معارضة الشمال. وقد تركت وفاة جون جرنق بعد أشهر فقط من توقيع اتفاق السلام الشامل الحركة الشعبية لتحرير السودان وجيشها بلا قائد قوي. ولم يحظ خليفته سلفا كير أبدا بالقدر نفسه من الاحترام . إضافة إلي ذلك،

سارعت الخرطوم إلي الاستفادة من كل فرصة لتسعير إوار الفتنة في الجنوب، كما فعلت مرات عدة من قبل. وفي الواقع، أحد الأسباب التي أدت إلي استئناف الصراع بعد فترة التوقف المنصوص عليها في اتفاق أديس أبابا في عام ١٩٧٢ هو قرار الرئيس السوداني آنذاك جعفر نميري بتقسيم الجنوب إلي ثلاث ولايات منفصلة، وهو القرار الذي رأي فيه الجنوب، عن حق، مناورة لزرع بذور الانقسامات.

إن بناء دولة في أرض واسعة غير ساحلية مهمة صعبة للغاية حتى في ظل عدم وجود صراع. بيد أن جنوب السودان ليس في حالة سلام. فالانشقاقات السياسية والقبلية التي ابتلي بها الجنوب خلال الحرب الأهلية الثانية والفترة الانتقالية في اتفاق السلام الشامل لاتزال مستمرة على نحو مثير للدهشة في بلد مستقل اليوم، ما يعقد كثيرا الاحتمالات المثبطة بالفعل لبناء الدولة الجديدة. وما يزيد الأمور صعوبة، هو أن الجنوب كان دائما الجزء الأقل تطورا في السودان، وكان يُنظر إليه بوصفه "دولة عديمة الفائدة" في ظل السيادة المشتركة وفي نظر حكومة الخرطوم. والجنوب لديه بنية أساسية بائسة، كما هو واضح من خلال عدم وجود طرق معبدة خارج جوبا. ولا يملك سوى القليل من الخبرة في مجالات الحكم الذاتي والإدارة، كما أن مؤسساته التعليمية والصحية بدائية. وفي حين يملك الجنوب دخلا كبيرا، إلا أنه يأتي فقط من النفط.

الحركات العديدة والتمرد في الجنوب

تهدد الانقسامات السياسية والقبلية المتشابكة بصرف انتباه البلاد عن جهود بناء الدولة، وتغرقها في حالة من الفوضي الداخلية، ما يزيد البؤس الناجم عن تجدد القتال مع الشمال. والسكان متنوعون، إذ يشكل الدينكا نسبة تقدر بـ ٤٠ في المائة، والنوير ٢٠ في المائة، والـ ٤٠ في المائة الباقية تتوزع على عدد كبير من القبائل الأصغر حجما. وقد كانت قبيلة الدينكا من اللاعبين الرئيسيين في الحركة الشعبية لتحرير السودان وجيشها، في حين كان النوير أكثر ارتباطا بالحركة الانفصالية السابقة أنيا – نيا.

وسيطرت الحركة الشعبية لتحرير السودان وجيشها على الجنوب، خلال الفترة الانتقالية في اتفاق السلام الشامل، مثلما سيطر حزب المؤتمر الوطني على الشمال، مع أنه كانت توجد أحزاب وحركات تحرر أخرى أيضا. وقد فازت الحركة الشعبية لتحرير السودان وجيشها بـ ١٦٠ مقعدا في انتخابات الجمعية التشريعية لجنوب السودان التي أجريت في إبريل ٢٠١٠، كما فازت الحركة الشعبية لتحرير السودان – التغيير الديمقراطي (منشقة عن الحركة الشعبية وجيشها) بمقعدين، فيما حصل حزب المؤتمر الوطني على مقعد واحد، وذهبت المقاعد السبعة الباقية إلي المستقلين. وكان جزء كبير من المعارضة يقوم على القبلية.

ومن حسن حظ هذا البلد وسوء حظ المحللين الذين يحاولون فك رموز السياسة في البلاد، أن الفروقات بين المعارضة السياسية والقبلية لم تكن واضحة أبدا. فقد تمتع الدينكا بحضور مهيمن في الحركة الشعبية لتحرير السودان وجيشها، لكن الحركة بذلت أيضا جهدا كبيرا لدمج الجماعات الأخرى، حتى أنها عينت بعض ممثليهم في مناصب قيادية. وعلى سبيل المثال، الرئيس سلفا كير هو من الدينكا، وريك مشار نائب الرئيس من النوير. لكن العلاقات بين الطرفين لم تكن مستقرة، حيث كان مشار يدخل ويخرج من الحركة الشعبية لتحرير السودان وجيشها متى شاء، وأسس منظمة مستقلة تسعى إلي التفاوض مباشرة مع الخرطوم، حتى أنه وقع اتفاقا في عام ١٩٩٧، وأنشأ قوة عسكرية سعت إلي منافسة الحركة الشعبية وجيشها قبل أن يعود إلي الحركة في عام ٢٠٠٢. وبالمثل، فإن السجلات المتشابكة تميز أعضاء آخرين في القيادة.

ولايزال عدد من الجماعات والميليشيات المتمردة يعمل في جنوب السودان اليوم. فقد شاركت ميليشيا قوات دفاع جنوب السودان في الحرب الأهلية الثانية، وعقدت تحالفا مضطربا مع الخرطوم بين عامي ١٩٨٣ و٢٠٠٥. ومع أن العديد من جنودها دُمجوا في الجيش الشعبي لتحرير السودان بعد إعلان جوبا في يناير ٢٠٠٦، الذي وضع أساسا لتوحيد القوات العسكرية للجنوب، تشير الأخبار الأخيرة إلي أن

الميليشيا ربما عاودت الظهور في جنوب السودان، وربما تحاول تشكيل تحالف مع مجموعات أخرى.

وأسست حركت تحرير جنوب السودان/ جيش تحرير جنوب السودان، التي تعمل في منطقة أعالي النيل، في عام ١٩٩٩ في سياق الاقتتال الداخلي بين النوير، وهي تعارض الآن حكم الحركة الشعبية لجنوب السودان. وقد استولت مؤخرا على قواعد تابعة لجيش التحرير الشعبي السوداني، وتعهدت بتقديم الدعم العسكري إلي الأطراف المتورطة في النزاع في ولاية جونقلي. ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أن بيتر جاديت كان يقود حركة تحرير جنوب السودان / جيش تحرير جنوب السودان، وهو الذي وقع منذ ذلك الحين اتفاق سلام مع جوبا، ويساعد الآن على قيادة حملة نزع السلاح في ولاية جونقلي التي، من المفارقة، تؤثر على أسلحة حركة تحرير جنوب السودان / جيش تحرير جنوب السودان، من بين حركات أخرى.

وتمردت الحركة الديمقراطية لجنوب السودان / الجيش الديمقراطي لتحرير السودان المقاتلة أيضا ضد حكومة سلفا كير، وحكم الحركة الشعبية. وتم تأسيس الحركة في عام ٢٠١٠ على يد الزعيم السابق للحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش الشعبي جورج أثور بعد أن فشل في الحصول على منصب حاكم ولاية جونقلي في الانتخابات التي ادعى أنها زُورت. ومع أن أثور قُتل في ديسمبر ٢٠١١، لاتزال الحركة نشطة نسبيا، وتعتبر واحدة من أبرز حركات التمرد في البلاد. وأشار البعض إلي أن الحركة الديمقراطية لجنوب السودان لعبت دورا في تأجيج لهيب الصراع القبلي في ولاية جونقلي بين المورلي والنوير.

وظهرت في الآونة الأخيرة مجموعتان جديدتان لتحدي الحركة الشعبية: الجبهة الوطنية الديمقراطية، التي تأسست في سبتمبر ٢٠١١، ويتزعمها جاك دنج غير المعروف نسبيا، وتسعى إلي إسقاط حكومة كير، وتتهمها بـ "الفساد والقبلية والانزلاق إلي الهاوية". كما شهد شهر ديسمبر ٢٠١١ صعود الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان / الجيش الشعبي، التي تدعو إلي أن تحكم الخرطوم جنوب السودان، لتحاكي بذلك رؤية لوحدة مماثلة لرؤية الراحل جون قرنق. واتهم جنوب

السودان الخرطوم مرارا بدعم متمردين وميليشيات كهذه، لكن الرئيس البشير نفي ذلك بشكل قاطع.

وما يزيد النزاعات تعقيدا هو ربما حقيقة أن الأسلحة الصغيرة تتوفر بكثرة في جميع أنحاء البلاد، لأن كلا من الحركة الشعبية والحكومة الشمالية تسعى إلي تسليح الميليشيات القبلية لأغراضها الخاصة. ومن المؤكد أن الأسلحة تسربت من هذه الميليشيات ومن الجيش الشعبي نفسه، ما يجعل من السهل على أي فريق لديه مظالم أن يتحول إلي ممارسة العنف.

وبعيدا عن السياسة، على المستوى المحلي، لايزال الكثير من النزاع القبلي الذي يغلي قائما بسبب مشاكل قديمة جدا أدت تاريخيا إلي حصول اشتباكات، مثل حق الوصول إلي الأراضي والمياه والمراعي، أي على وسائل كسب العيش لسكان الريف. وتوضح الحالات الثلاث أدناه الخلط المعقد بين القضايا السياسية والمحلية، وهو ما يُضعف البلد الجديد الهش ويعقد مهمة بناء الدولة.

ولاية جونقلي

احتدم النزاع، منذ الانفصال، في جونقلي بين قبائل النوير والمورلي، وهما قبيلتان من الرعاة تعتمدان اعتمادا كبيرا على الزراعة وتربية الماشية وأسفر عن مصرع ما يصل إلي ثلاثة آلاف شخص وتشرد أكثر من ١٤٠ ألفا. والصراع قائم منذ فترة طويلة، ويشمل حق الوصول إلي الأراضي وملكية الماشية، لكنه تشابك في بعض الأحيان أيضا مع قضايا سياسية أوسع نطاقا.

وبدأت أحدث جولة من أعمال العنف في يونيو ٢٠١١ بهجوم شنته قبائل النوير على قبائل مورلي في مقاطعة بيبور شمل عمليات إغارة واسعة على الماشية، وأسفر عن العديد من الوفيات. وردا على ذلك، شنت قبائل المورلي هجوما انتقاميا في مقاطعة أورور، ما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٦٤٠ شخصا. ومنذ ذلك الحين، نهبت قبائل النوير والمورلي قرى بعضهم البعض، وشنت هجمات انتقامية، وقامت بغارات على الماشية، وعمليات خطف في بيبور وجالي وأكوبو وأورور. وعُبئ

الشباب من القبيلتين في هذه الممارسات، وظهر "الجيش الأبيض" من جديد "لضمان أمن ماشية النوير على المدى الطويل."

وفي عام ٢٠٠٦، قمع برنامج نزع السلاح الذي نفذته الحركة الشعبية / الجيش الشعبي، وهو منظمة غير مقاتلة غير رسمية من النوير تقليديا، الجيش الأبيض، الأمر الذي اعتبره البعض تدخلا ذا دوافع سياسية للحد من تعبئة وقوة الجيش الأبيض. وقد عاد هذا الأخير إلي الظهور الآن لوقف عمليات النهب التي تقوم بها قبائل المورلي، وفقا لأفراده الذين لا يثقون في حكومة الولاية أو حكومة جنوب السودان للقيام بذلك. وفي الآونة الأخيرة، وسع الجيش الأبيض الهدف الذي أنشئ من أجله: بدأ الدينكا الانضمام إلي الجيش، وتغير الصراع من محاولة وقف الإغارة على الماشية إلي تنافس بين النوير والدينكا من جهة والمورلي من جهة أخرى.

في ديسمبر الماضي، دشنت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (التي لديها تفويض حتى ٨ يوليو ٢٠١٢ لدعم حكومة جنوب السودان في جهودها في مجال بناء الدولة والتنمية الاقتصادية) جهدا كبيرا إنسانيا ونشرت كتيبة في بيبور للسيطرة على الاشتباكات. ومع ذلك، استمرت الغارات وأعمال العنف وأودت بحياة آلاف الأشخاص وشردت حوالي ١٢٠ ألفا. وفي فبراير ٢٠١٢، أشار النوير إلي استعدادهم للتعاون مع القبائل في إثيوبيا لتشكيل قوة حدودية بهدف "عزل" قبيلة المورلي، ما يشير إلي اتساع رقعة الصراع. وفي مارس ٢٠١٢، أعلنت حكومة جنوب السودان بدء حملة نزع السلاح بقيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان في جونقلي عبر عدد من المقاطعات، وفي حين جُمع عدد كبير من الأسلحة حتى الآن، فقد وقعت اشتباكات مع الجيش الشعبي، وتتردد قبيلتا المورلي والنوير في التخلي عن السلاح ما لم يعد منافسوهم بالقيام بالشيء نفسه.

ما يعقد الأمور كثيرا هو وجود جماعات المتمردين في ولاية جونقلي والولايات المجاورة مثل الحركة الديمقراطية لجنوب السودان / الجيش الديمقراطي وحركة تحرير جنوب السودان / جيش تحرير جنوب السودان، وكلاهما تشاركان في التمرد ضد الرئيس كير وحكومته. وقد تسهم الحركتان في زيادة الاشتباكات، أو على

الأقل في وجود أسلحة سائبة في الولاية، حيث تعهدت حركة تحرير جنوب السودان / جيش تحرير جنوب السودان على وجه الخصوص بتقديم الدعم العسكري إلي الأطراف المعنية بالنزاع في ولاية جونقلي. ومن بين العديد من العقبات التي تواجه الحكومة الجديدة في بناء المؤسسات والسيطرة على أراضيها، لا بد أن يشكل تحدي نزع سلاح جونقلي والتعامل مع المنافسات القديمة عقبة شديدة.

ولايتا وراب والوحدة

ليست جونقلي هي الولاية الوحيدة في جنوب السودان التي دمرتها الغارات على الماشية والعنف القبلي. ففي يناير ٢٠١٢، هاجم شباب من مقاطعة مايندیت في ولاية الوحدة مقاطعة مجاورة في وراب، ما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٧٨ شخصا، وأطلق دوامة من العنف المتجدد. ومع أنه ليس ثمة دليل على أن هذه الهجمات ترتبط بتلك التي تحدث في ولاية جونقلي، إلا أن وجود الأسلحة السائبة والحركة المستمرة للجماعات المتمردة مثل الحركة الديمقراطية لجنوب السودان / الجيش الديمقراطي، وحركة تحرير جنوب السودان / جيش تحرير جنوب السودان في هذه المنطقة ساهم في عملية مكافحة الغارات والهجمات الانتقامية التي تتشابه إلي حد بعيد. وامتدت أعمال العنف أيضا إلي ولاية البحيرات.

ومع أن الدعوات تواصلت إلي وضع برنامج نزع سلاح لتشجيع التوصل إلي تسوية سلمية بين ولايات وراب والبحيرات والوحدة، فإن العداء وانعدام الثقة، الذي يشبه ذلك الموجود في ولاية جونقلي، لايزال قائما. فقد اتهم البعض حملات نزع السلاح السابقة بأنها "تمييزية" بحيث تضع بعض المجموعات في وضع غير مؤات ولا تستهدف جميع حاملي السلاح على حد سواء.

ثم، مع أن الصراعات القبلية في الجنوب كانت تُهمل في الغالب، إلا أن الأحداث الأخيرة تشير إلي أن الاقتتال الداخلي لا بد أن يفاقم مستويات عدم الاستقرار لهذا البلد الذي أنشيء حديثا. إذ لا تؤدي مشكلات الطرق غير المعبدة، ووجود الأسلحة غير المشروعة، وعدم سيطرة حكومة الجنوب على الدولة، وقصف

الخرطوم الجوي المزعوم لولايات الوحدة وواراب وشمال بحر الغزال وأعالي النيل، والاشتباكات التي وقعت فيها، إلا إلي تصعيد هذه الأزمة، ما يفسح المجال أمام الولاءات القبلية التي تنتقص من السيادة والسيطرة البيروقراطية للحكومة التي لاتزال ضعيفة.

عدم الاستقرار والاستياء في الشمال

جمهورية السودان مضطربة كما جمهورية الجنوب. فإضافة إلي تنامي الصراع مع الجنوب، تواجه الجمهورية العديد من المشاكل الأخرى حول أطرافها، وخاصة في دارفور وفي المنطقة الشرقية، ولاسيما في أوساط شعب البجا. وتواجه فضلا عن ذلك، مشاكل سياسية خطيرة في الصميم: عمر البشير هو الذي أشرف على تفكيك البلد السابق وفقد هيبته. والتحالف طويل الأمد بين الجيش وحزب المؤتمر الوطني، إضافة إلي سابقته، الجبهة القومية الإسلامية، الذي كانت تقوم عليه قوة البشير، متوتر منذ فترة طويلة، واللافت للنظر أن كلا من الحكومة والمعارضة في أيدي عجائز يفتقدون إلي الأفكار والمبادرات الجديدة. فعمر البشير، وهو أصغرهم سنا، يبلغ الثامنة والستين من العمر، فيما يبلغ حسن الترابي، الزعيم السابق للجبهة القومية الإسلامية، وأصبح الآن معارضا للبشير، الثمانين، والصادق المهدي، زعيم حزب الأمة الذي لايزال صوتا معارضا مهما، في السادسة والسبعين. والاستياء الاجتماعي والاقتصادي شديد، ولا بد أن يزداد مع استمرار عدم الاستقرار السياسي في زعزعة الاقتصاد.

وقد شهدت الخرطوم تظاهرات محدودة طيلة عام ٢٠١١ بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وانقطاع المياه الذي طال أمده، وغير ذلك من المشاكل التي تؤثر على الحياة اليومية. وسيكون من قبيل المبالغة كثيرا في هذه المرحلة الحديث عن ربيع سوداني، لكن كان ثمة الكثير من دلائل التعبئة بين الطلاب ومجموعات الشباب مثل "قرفنا"، بالإضافة إلي الاستياء الغاضب من كل دوائر الحكومة ومن جمودها. وفي بلد أطاحت الانتفاضات الشعبية فيه النظام بصورة دورية قبل وقت طويل من

نحت مصطلح "الربيع العربي" لا ينبغي تجاهل الاستياء بسهولة. ومن المؤكد أن الحكومة لا تأخذ الأمر باستخفاف، فحتى الاحتجاجات الصغيرة تواجهها شرطة مكافحة الشغب بإجراءات قمعية وسريعة.

وفي حين هدأت الاحتجاجات، في الجزء الأكبر منها، لاتزال ثمة مشاعر استياء في شوارع الخرطوم، وفي ولايات الأطراف في السودان، وحتى داخل صفوف حزب المؤتمر الوطني، ما يتسبب في جعل الوضع الراهن مضطربا وغير مؤكد. إذ تشير الإجراءات التي اتخذتها الحكومة السودانية حتى الآن إلي أنها غير مستعدة للاستجابة للمطالب الشعبية بإجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية، وهو موقف يمكن أن يشي بمرحلة من عدم الاستقرار الخطير والفوضي في المنطقة في مراحلة ما بعد الربيع العربي.

دارفور

بدأ الصراع في دارفور في إبريل ٢٠٠٣ بهجوم شنته حركة تحرير السودان / جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة علي قواعد حكومية في الفاشر، عاصمة شمال دارفور. وأطلقت الحركتان، وهما جماعتان متمردتان تتخذان من دارفور مركزا لهما، تمردا ضد الخرطوم احتجاجا على قمعها غير العرب وإهمال المنطقة. وردت الحكومة السودانية سريعا بحملة قصف، مدعومة على الأرض بميليشيا الجنجويد. وأدى هذا إلي حلقة مفرغة من العنف لطخت سمعة السودان حتى في الوقت الذي كانت حكومته تستعد لتوقيع اتفاق السلام الشامل لوضع حد للنزاع مع الجنوب.

وبحلول يناير ٢٠٠٤، كان الجيش السوداني قد تحرك لسحق التمرد المتصاعد في غرب دارفور، مما أجبر الآلاف من اللاجئين على الفرار إلي تشاد. وبحلول مارس، وجدت الأمم المتحدة أن الجنجويد كانوا يمارسون عمليات قتل منهجي بحق غير العرب في دارفور، ودعت في سبتمبر إلي نزع سلاح الميليشيات. وذكر شهود عيان أنه في كثير من الأحيان كانت هجمات الجنجويد، الذين كانوا

يسرقون ويغتصبون ويقتلون القرويين، تعقب الغارات الجوية التي تشنها الطائرات الحكومية. وبحلول عام ٢٠٠٥، وجدت لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور، التي أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن الدولي ١٥٦٤، أن ثمة جرائم حرب تُرتكب في دارفور. ووقعت الخرطوم وحركة تحرير السودان / جيش تحرير السودان اتفاق أبوجا للسلام في عام ٢٠٠٦، ونشر الاتحاد الأفريقي بعثة لحفظ السلام (حلت محلها في وقت لاحق بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المشتركة في دارفور) لكن القتال استمر.

وطوال فترة الصراع، عززت الولايات المتحدة العقوبات الاقتصادية على السودان، والتي كانت فرضتها عليه منذ عام ١٩٩٧، ولاتزال قائمة إلي اليوم، وفي مارس ٢٠٠٩، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرات توقيف بحق الرئيس البشير بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وأضافت إليها اتهامات بالإبادة الجماعية في يوليو ٢٠١٠. ومع ذلك، تواصلت أعمال العنف، ولاتزال المنطقة في حالة من الاضطراب. ويكمن جزء من المشكلة في تشرذم الحركات التي تقاتل في دارفور، حيث لم تكن كلها على استعداد للتوقيع على الاتفاقات نفسها في الوقت نفسه.

وفي يوليو ٢٠١١، وُقع أخيرا على اتفاق الدوحة، المعروف رسميا باسم وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، بين الخرطوم وحركة التحرير والعدالة (تحالف من عشر جماعات متمردة صغيرة في دارفور)، وهو الاتفاق الذي أنشأ صندوقا لتعويض الضحايا، و"سلطة دارفور الإقليمية" الجديدة لتتولى حكم المنطقة إلي أن يتقرر وضعها من خلال استفتاء ومجموعة من اتفاقات اقتسام السلطة. وتم إنشاء "لجنة متابعة التنفيذ" للإشراف على تنفيذ الاتفاق. ومع ذلك لم توقع الاتفاق سوى حركة التحرير والعدالة، في حين رفضت الحركات الأخرى، بما في ذلك حركة العدل والمساواة، التوقيع عليه. والصراع مستمر، فيما لاتزال الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ولجنة متابعة التنفيذ يدعمون الجهود الإقليمية لحفظ السلام في دارفور من خلال بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المشتركة في دارفور، ويسعون إلي جلب

كل الجماعات المتمردة إلي المداولات، في نهاية المطاف، للتوصل إلي حل أكثر استدامة.

وفي يناير ٢٠١٢، أنشأ الرئيس البشير ولايتين جديدتين في دارفور، ليصل المجموع إلي خمس ولايات كما هو منصوص عليه في بنود اتفاق الدوحة: أنشيء وسط دارفور من ولاية غرب دارفور، وأنشئت ولاية شرق دارفور من ولاية جنوب دارفور، وبقيت شمال دارفور على حالها. وأوكلت لسلطة دارفور الإقليمية، بزعامة التيجاني سيسي، بضع مسئوليات مهمة أيضا، بما في ذلك إعادة الإعمار والمصالحة والحكم الرشيد في دارفور.

ومع أنه يجري تنفيذ اتفاق الدوحة تدريجيا، ومع أن حدة الصراع خفت إلي حد ما، لاتزال المنطقة تشهد مناوشات بين الجماعات المتمردة والحكومة، وعمليات خطف لعمال الإغاثة الدوليين، وحرمان الأشخاص المشردين داخليا، وتدهور الوضع الإنساني. وكان تدفق كميات غير محددة من الأسلحة من ليبيا بعد تفكك نظام القذافي عامل تصعيد إضافيا في الصراع الدائر. فقد رفض عدد من الجماعات المتمردة صراحة اتفاق الدوحة لتجنب أن تصبح غير ذات صلة بالموضوع. فضلا عن ذلك، مع وفاة خليل إبراهيم زعيم حركة العدل والمساواة في ديسمبر ٢٠١١، تجد الجماعة المتمردة نفسها في حالة من الفوضى وقد انقسمت بالفعل إلي فصائل أصغر حجما، ما يسهم في انتشار الجهات الفاعلة المسلحة التي لا تلتزم بأي اتفاق.

شرق السودان والحركة وشعب البجا

في ظل الصراع الظاهر الذي يحظى بالكثير من الاهتمام في دارفور وعلى طول الحدود بين السودان وجنوب السودان، لم تحظ ولايات البحر الأحمر وكسلا والقضارف في شرق السودان باهتمام يذكر، مع أن المؤشرات الإنسانية منخفضة للغاية، والتحديات للأمن الغذائي والجفاف خطيرة. وفي حين أن الولايات الشرقية غنية كثيرا بالموارد (تتباهي هذه الولايات بالمناطق الزراعية الخصبة ومناطق الرعي، والمعادن مثل الذهب والنفط والغاز الطبيعي)، نادرا ما يتمتع السكان

الأصليون من قبيلتي البجا والرشايدة داخل هذه الولايات بثروة المنطقة، والتي تعمل، بدلا من ذلك لصالح النخبة في الخرطوم.

ومع أن مقاتلين من الجبهة الشرقية (تحالف مؤتمر البجا، هي جماعة عرقية سياسية تضم شعب البجا وأسود الرشايدة الأحرار، وهي جماعة مسلحة من قبيلة الرشايدة) وقعوا اتفاق سلام شرق السودان مع الحكومة السودانية لإنهاء تمردهم في عام ٢٠٠٦، نزل البجا والرشايدة إلي الشوارع، منذ انفصال الجنوب، للتعبير عن عدم رضاهم عن الحكومة وعدم احترامها كل بنود الاتفاق. ويؤكد البجا غير العرب، على وجه الخصوص، على أن الاتفاق لا يفعل سوى القليل لمعالجة التهميش المستمر لقبيلتهم . وقد ورد مؤخرا أن مقاتلي البجا أعادوا تنظيم صفوفهم في جبال حميد، على الجانب الآخر من الحدود الأريترية، والتي يشنون منها هجمات على القوات السودانية. إضافة إلي ذلك أعرب مؤتمر البجا، في نوفمبر ٢٠١١، عن استيائه من خلال الانضمام إلي الجبهة الثورية السودانية، وهو ائتلاف من المعارضة وجماعات المتمردين التي تسعى إلي إطاحة الرئيس البشير.

وما يزيد الأمور تعقيدا، أنه لم يتم أبدا نزع سلاح البجا والرشايدة بالكامل بعد اتفاق السلام في عام ٢٠٠٦، إلي جانب انخفاض مؤشرات التنمية البشرية في المنطقة، ولذا لا بد أن وجود أسلحة سائبة يسهم بشكل كبير في تنامي عدم الاستقرار. وتلخص قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة الوضع في شرق السودان، حيث أشارت إلي أن الصراع المحتدم عاد يغلي من جديد وأنه أشبه بـ "بركان يوشك أن ينفجر".

بناء السدود وسخط المناطق الريفية

بدأ مصدر جديد للسخط بالظهور في مناطق كانت هادئة في السابق إلي الشمال من الخرطوم، على طول نهر النيل، نتيجة لبرنامج الحكومة الطموح لبناء سدود جديدة أو تجديد القديمة منها لتلبية الحاجة المتزايدة في البلاد لتوليد الطاقة. والسدود الكبيرة دائما ما تكون مشاريع أشغال عامة مثيرة للجدل للغاية لعدد من

الأسباب البيئية والاقتصادية والسياسية. إذ تترتب على إقامتها نتائج بيئية يتم استشعارها بعيدا عن موقع السد. فالسدود المُقامة مثلا على نهر النيل آخذة في تغيير الساحل المصري على البحر المتوسط، عن طريق تقليل كمية الطمي المنقول بواسطة المياه، كما أنها تتسبب دائما بمشاكل سياسية لأنها تشرد عددا كبيرا من الناس، كما هو الحال في السودان في الوقت الحالي .

ويقع سد مروي الذي بناه الصينيون في عام ٢٠٠٩ على مقربة من الشلال الرابع على نهر النيل على بعد نحو ٣٥٠ كيلومترا إلي الشمال من الخرطوم. ومع أنه يقال أن السد ضاعف قدرة السودان في مجال توليد الطاقة، فقد أدى أيضا إلي تهجير ١٥ ألف أسرة، وأصبح منذ ذلك الحين نقطة تجمع لكثير من الأفراد النازحين. وفي حين قبل بعض القرويين أشكالا مختلفة من التعويضات الحكومية لقاء نزوحهم، أعقب ذلك وقوع عدد من الاشتباكات مع السلطات. وفي نوفمبر وديسمبر ٢٠١١، تجمع أكثر من ألف متظاهر للمطالبة بمزيد من المساعدات لعائلات النازحين واستقالة وزير الكهرباء والسدود. ووفقا لشهود عيان، قوبل هؤلاء المحتجون بالغاز المسيل للدموع والاعتقالات، مما يشير إلي قلة رغبة الحكومة في تلبية احتياجات سكانها.

وسد مروى ليس مشروع السد الوحيد المثير للجدل من الناحية السياسية الذي تسعى الحكومة إلي إقامته. وتثير الخرطوم أيضا مسألة ارتفاع سد الرصيرص في ولاية النيل الأزرق. ومن المتوقع أن يؤدي هذا المشروع، المقرر الانتهاء منه بحلول يونيو ٢٠١٢، إلي تهجير ٢٢ ألف عائلة أخرى، ما ينبئ بموجة واسعة من السخط والاستياء وعدم الاستقرار. كما تهدد خطط بدء إقامة مشاريع سدود في كل من كجبار ودال حياة الشعب النوبي، ومن المتوقع أن تجلب "كارثة إنسانية" تستدعي "مخاوف من دارفور أخرى".

خاتمة

حالة الحرب بين شمال وجنوب السودان، وعدم قدرة الجانبين على حل مسألة عبور النفط، وعدم قدرة الدولتين على إحلال الأمن في أراضيهما، هي نتيجة محزنة لسنوات من المفاوضات والوساطة والاتفاقات التي سعت إلي مساعدة السودان، سواء ككيان واحد أو مقسم، وإيجاد نوع من الاستقرار.

ويبدو أن كلا الجانبين، اللذين ربما قهرهما حجم المشاكل التي يواجهانها، لجأ إلي الشيء الذي يتوفران على خبرة طويلة فيه، أي الحرب. ففي خلال بضعة أشهر فقط حصلت جمهورية جنوب السودان على الاستقلال، وتحطم التقدم الذي تم إحرازه على مدى أكثر من عشر سنوات في التوصل إلي وقف إطلاق النار والتفاوض على حل شامل. فضلا عن ذلك، لا أحد من الطرفين يبدو على استعداد لتقديم تنازلات في هذه المرحلة. وبعيدا عن الاعتقاد بأنهما قد وصلا إلي طريق مسدود، يبدو شمال وجنوب السودان مقتنعين أن بإمكان أحدهما الحصول على ميزة على الجانب الآخر من خلال القتال.

وهذا الوضع يطرح تساؤلات مقلقة للمجتمع الدولي، الذي هرع لمحاولة لوقف القتال، والتوسط لإيجاد حلول، والحفاظ على السلام، ونظرا إلي فشل الجهود السابقة، هل يمثل القيام بجهد دولي آخر المقاربة الصحيحة؟ أو هل تسمح المحاولات الدولية، في الواقع، للجانبين بمواصلة استفزاز بعضهما بعضا وزيادة حدة التوتر، على افتراض أنه إذا وقعا في مأزق خطير فإن المجتمع الدولي سوف يتحرك وينقذهما من عواقب أفعالهما؟

وليست هذه أسئلة مجردة، بل هي واقعية جدا، فالذين يعتقدون أن الجهود السابقة لم تكن كافية، وبأن الفشل يعود، في جزء منه، إلي عدم قيام المجتمع الدولي بمتابعة تنفيذ الاتفاقات، يضغطون الآن من أجل تدخل دولي أكبر في تخليص شمال وجنوب السودان من الصراع الذي بدآه. وفي ضوء المعاناة التي خلقتها هذه الحرب، والخسائر والازدياد السريع في عدد اللاجئين، من الصعب القول أن وقف القتال بين الشمال والجنوب – والصراعات الأخرى تؤثر على البلدين – لا ينبغي أن يكون

أولوية. ومع ذلك، وفي ضوء الإخفاقات السابقة، يجب أن تناقش وبجدية مسألة ما إذا كانت مثل هذه الجهود لمساعدة السكان المحتاجين تجعل من السهل على القادة مواصلة القتال.

التعليق

د. أمانى الطويل

رئيس الوحدة الإفريقية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية

تبدو دراسة مارينا أوتاوى ومى السعدنى مهمة فى إطار متابعة تطورات الصراعات السودانية الداخلية فى صورتها الأخيرة وتقديم بعض التفاصيل عنها للقارىء الغربى بشكل يبرأ ذمة الغرب من أية مسئولية أخلاقية أو سياسية إزاء ستمرار الصراعات الداخلية السودانية . حيث نستطيع القول إجمالا أن الدراسة تتسم بقدر من السطحية فيما يتعلق بالإلمام بتاريخ الصراعات السودانية ودور العوامل الإقليمية والدولية فى تصاعد هذه الصراعات . فقدأهملت هذه الدراسة بالكلية التأثير المباشر لحوادث الحادى عشر من سبتمبر 2001 على السياسيات الخارجية الأمريكية خصوصا إزاء جماعات الإسلام السياسيى حول العالم وهى السياسات التى تبلورت فيما سمى بالحرب على الإرهاب , وأستهدفت كل أشكال ونظم الحكم التى تستمد شرعيتها من الأحزاب الإسلامية, فمارست تطويقا لنظم الحكم المنبثقة عنها فى المنطقة ,وفى هذا السياق لم تتوقف الدراسة كثيرا أمام هندسة إتفاقية نيفاشا للسلام وإنعكاسها المباشرعلى إستمرار الصراعات الداخلية السودانية وذلك فيما يتعلق بتجزئة حل المشكل السودانى وذلك بغرض نهائى هو تفتيت السودان ظهير مصر والتى تلعب دورا حاكما وتاريخيا فى الصراع العربى الإسرائيلى .

وفيما يتعلق بالجنوب فقد أهملت المؤلفتين الدور الإقليمى الإسرائيلى فى شرق إفريقيا عموما وجنوب السودان خصوصا وتأثيره المهم فى إستمرار الصراع الجنوبى الشمالى فى السودان على مدى نصف قرن , على إن الإنتباه للعوامل الدولية والإقليمية فى الصراع السودانى لايعنى بكل تأكيد إبراء ذمة السياسات الوطنية كفاعل رئيسى فى التفاعلات الداخلية والتى تتحمل الوزن الأكبر فيما وصل اليه السودان حاليا من صراعات وإنقسام مرشح للتكرار على طريقة المتواليات الهندسية فى مناطق أخرى من السودان شمالا أو جنوبا .

أما عن مشكلة دارفور فقد أهملت المؤلفتان أيضا الدور الأمريكى الرسمى فى إتفاقات السلام , من حيث الفشل فى أن تكون إتفاقية أبوجا إتفاقية مؤسسة لسلام فى دارفور من عام ٢٠٠٦

ثم تحول مشكلة دارفور الى ورقة داخلية فى الإنتخابات الرئاسية الأمريكية أسهمت بشكل مباشر فى تصعيد الصراعات السودانية .

وفى التفاصيل نقول أن تحليل جذور الصراع السودانى جاء منقوصا من جانب المؤلفتين ويعبر عن عدم إلمام بالجذور التاريخية للصراع فبالإضافة إلى واقع السودان التعددي عرقيًا ودينيًا أسهمت سياسة بريطانيا الانفصالية بجنوب السودان في إعاقة الاندماج الوطني على نحو سلمي بإقدامهاعلى إصدار قانون المناطق المغلقة عام ١٩٢٢ (*) وأيضًا بقرارها استبعاد استخدام اللغة العربية فى جنوب السودان الذي صدر عام ١٩٢٨ حين نظمت الجمعية التبشيرية في المديرية (الاستوائية) مؤتمرًا قرر استخدام اللغة الإنجليزية و٧ لغات جنوبية رئيسية كوسيلة للتعليم في الجنوب . وقد كانت هذه السياسات البريطانية فى إطار مخططات إلحاق جنوب السودان بأوغندا على أن وجهة السياسات البريطانية قد تغيرت فى منتصف الأربعينات من القرن الماضى تحت تأثير بروز إتجاه فى شمال السودان يسعى الى علاقة إتحادية مع مصر , فتم توظيف ورقة جنوب السودان لتعويق هذه الإتجاهات السودانية , وقررت بريطانيا بتأثير هذا المتغير أن يلتحق جنوب السودان بشماله وذلك فى مؤتمر جوبا ١٩٤٧ . وقد أستمرت السياسات الإستعمارية البريطانية ساعية فى تأكيد الإنقسامات السودانية , حتى قبيل خروجها من وادى النيل فى منتصف الخمسينات حيث حاولت أيضا التلاعب بورقة الجنوب فى سياق مفاوضات الحكم الذاتى التى جرت بين دولتى السيادة المشتركة على السودان مصر وبريطانيا , وقد لجأت بريطانيا فى هذا التوقيت الى محاولة وضع جنوب السودان تحت سلطة الحاكم العام البريطانى بموجب المادة ١٠٠ فى المفاوضات لكن مصر نجحت فى إجهاض محاولات التقسيم الفعلى للسودانفى منتصف الخمسينيات, ولكنها لم تستطع

(*) فرض القانون قيودًا صارمة على حرية التنقل ومنع الشماليين من الإقامة في الجنوب إلا بإذن كما منع نشر اللغة العربية والإسلام كما كانت الملابس التقليدية لأهل شمال السودان تثير غضب الحكام.

أن تؤثر بعد ذلك فى السياسات السودانية الداخلية التى أهدرت فرص الإندماج الوطنى الحقيقى وأسفرت هذه السياسات فى الأخير فى تقسيم السودان عام ٢٠١١.

وأمتدادا لدور العوامل الدولية فى الصراعات السودانية نستطيع القول أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ قد لعبت دورا مركزيا في إعادة هيكلة الاستراتيجيات الأمريكية المرتبطة بالأمن القومي الأمريكي, التى تبلورت في ثلاث محددات هي الحرب على الإرهاب, وتطوير مستوى الاعتماد الأمريكي على النفط الإفريقي ، وتعويق تقدم الصين في إفريقيا بشكل عام وفى السودان علي وجه أخص.

وطبقا لذلك استقر التقدير الأمريكي على أن الصراعات المسلحة في أفريقيا تشكل بيئة مثالية لفتح مجالات العمل أمام تنظيم القاعدة, وفي هذا السياق تم قبول توصيات من لجنة الحريات الدينية الأمريكية بتعيين مبعوث أمريكي إلى السودان, وهو ما يفسر أن يكون المبعوث الأول جون دانفورث قساً. ويمكن ملاحظة أن منهج التعامل الأمريكي كان يركز على التجزئة والتفتيت وقدم مبادرات مهمة في هذا السياق من تقاسم للثروة والسلطة إلى تجزئة الحلول مابين جنوب السودان والمناطق المتاخمة

ويمكن القول إن التطبيقات الأمريكية لهذه الاستراتيجيات قد تجلت في تطورين هما: اتفاقية نيفاشا للسلام المعقودة بين شمال وجنوب السودان في يناير ٢٠٠٥, والسياسات الأمريكية في أزمة دارفور، وهى التطبيقات التي ساهمت في تغيير شكل السودان وأحدثت انقلابا في البيئة الجيوسياسية في منطقة شرق ووسط أفريقيا.

وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقية قد نجحت في إنهاء أطول حرب في إفريقيا إلا أنها قد تجاوزت حقائق على الأرض متعلقة بأن طرفي الاتفاقية لا يمثلان إجمالي المعادلة السياسية في السودان، لا في الشمال وفى الجنوب . كما يؤخذ على هذه الاتفاقية التباساً وغموضاً في مفاصل مهمة منها ما يتعلق بمستقبل منطقه أبيبى الغنية بالنفط، وتدشين إساليب غير مطروقة في المنطقة كالمشورة الشعبية لحسم مصائر

المناطق المتاخمة للجنوب, وهو ماكان السبب الرئيس فى إنتاج الصراعات التى تتحدث عنها الدراسة .

وفى الأخير تبقى أهم النتائج لاتفاقية نيفاشا وما أسسته من مناهج التجزئة وترتيبات اقتسام الثروة والسلطة, هي اندلاع مطالبات جهويه وعرقيه في شرق وغرب السودان , كما خلقت الجنوب الجديد للشمال الذى تتحدث عنه المؤلفتان فى ولايتى النيل الزرق وجنوب كردفان , خصوصا بعد أن مارس الغرب ضغوطا هائلة لتنفيذ إتفاق تقرير المصير فى يناير ٢٠١١ طبقا لنيفاشا وذلك بغض النظر عن الإتفاق على القضايا الخلافية بين شمال وجنوب السودان وهى المؤطرة فى عشر قضايا منهما النفط والحدود والديون وغيرها حيث لم تتعرض الدراسة الإ لقضيتى النفط والحدود .

وإجمالا يمكن النظر إلى اتفاقية نيفاشا على اعتبار أنها أنهت حربا أهلية ممتدة ولكنها قد خلقت سلاما مؤقتا طبقا للتفاعلات الصراعية التى أثبتتها الدراسة بالتفصيل , حيث خلقت حالة من التوتر السياسي والاجتماعي في السودان بتجاوزها المعطيات الواقعية في السودان، والإمكانات المتاحة في مصالحة شاملة كان من الممكن أن تنتج أطراً دستورية وقانونية أكثر تماسكا وقدره على الاستمرار طبقا للنماذج المطبقة في العديد من دول العالم الثالث والتي أنجزت بمعزل عن المخططات الأمريكية في التجزئة ونضرب أمثلة بجنوب إفريقيا, والهند, وماليزيا .

وفيما يتعلق بالأدوار الإقليمية فقد كان لإسرائيل دور فاعل فى إستمرار الصراع المسلح بين جنوب وشمال السودان عبر دعمها لحركتى أنانيا الأولى والثانية وأيضا الحركة الشعبية لتحرير السودان فى فترة مبكرة من نشوءها عام ١٩٨٣

ويؤصل عضو الموساد الإسرائيلي العقيد موشيه فيرجى، في كتابه الصادر عام ٢٠٠٣عن مركز دايان للدراسات ، المراحل التفصيلية لتأسيس علاقات إسرائيل بجنوب السودان، فيقول هذا الكتاب إن الاتصال الإسرائيلي مع جنوب السودان قد بدأ عام ١٩٥٨من خلال مواطني جنوب السودان مباشرة اللاجنون إلى أثيوبيا، وذلك في

أعقاب اندلاع تمرد توريت عام ١٩٥٥ في السودان ,حيث اهتمت إسرائيل بتدريب عناصر من الجيش الجنوب سودانى في الحرب التي شنتها حركتي (أنانيا-١ وأنانيا-٢) اعتباراً من منتصف الستينيات ، وذلك في معسكرات خاصة أقيمت في أثيوبيا ، كما اتسعت عمليات تدريب ميليشيات المعارضة في جنوب السودان في كل من أوغندا وأثيوبيا وكينيا ، ثم إعادتهم مرة أخرى إلى مواقعهم في جنوب السودان لينضموا إلى الميليشيات المسلحة

كما قامت إسرائيل بإنشاء مدرسة لضباط المشاة لتخريج الكوادر العسكرية لقيادة فصائل حركة التمرد في جنوب السودان . وفى هذه المرحلة أيضاً تم استقدام مجموعات من الجيش الشعبي لتحرير جنوب السودان إلى إسرائيل لتلقى تدريبات عسكرية مكثفة منهم العقيد جوزيف لاجو قائد حامية أنانيا العسكرية الذي مكث في إسرائيل ستة شهور تلقى فيها تدريبات مكثفة على فنون القتال والقيادة وهو أمر أعترف به الرجل فى مذكراته, وربما يكون هذا الدور التاريخى لإسرائيل فى دعم جنوب السودان هو مايفسر إقامة جنوب السودان لعلاقات دبلوماسية مع إسرئيل فور إعلان دولة الجنوب , كما ينسب البعض هجوم جنوب السودان على منطقة هيجليج فى إبريل ٢٠١٢ بأنه مخطط عسكرى إسرائيلى متوافقا مع نموذج الثغرة الذى تم تنفيذه إبان حرب ١٩٧٣ فى منطقة الدفرسواربغرب قناة السويس .

وفيما يتعلق بالعوامل الداخلية فى تأجيج الصراع فلابد وأن نحمل حكومات الإستقلال الوطنى فى السودان المسئولية الأخلاقية عن إستمرار الحروب الأهلية فى السودان على أن الوزن النسبى الأعلى فى هذه المسئولية تحوزه الجبهة القومية الإسلامية التى ساهمت سياستها منذ عام ١٩٨٩ فى جعل تقسيم السودان واقعيا عام ٢٠١١وذلك عبر إقرارمبدأ الجهاد ضد الجنوب, ثم المراوغة فى تطبيق إستحقاقات إتفاقية نيفاشا , وربما تكون هذه السياسات هى مادفعت واشطن الى القتال من أجل تنفيذ إستحقاق إستفتاء تقرير المصيرفى موعده تماما خوفا من إنهيار الإتفاقية بالكامل .

وأخيرا فإن هذه الدراسة ربما تكون أول دراسة أمريكية تعترف بالتحديات المائلة فى دولة جنوب السودان من حيث الصراع على السلطة والأراضى والماشية تحت مظلة من إنتشار الأسلحة الصغيرة وإتساع نطاق الإتجار فيها وكلها عوامل تنعكس على مدى تماسك مؤسسة الدولة فى جنوب السودان , وربما تفتح الباب أم فرص إنهيارها بما يمثله ذلك من تهديدات مباشرة لكل دول شرق إفريقيا .

العدد ٨٩ - السنة الثامنة
مايو ٢٠١٢

رقم الإيداع : ١٢٥٠١ لسنة ٢٠٠٤



المركز الدولى للدراسات المستقبلية والإستراتيجية

١٤٣ شارع الشويفات - التجمع الخامس - القاهرة الجديدة
تليفون : ٦١٧٥٥٥٠ - فاكس : ٦١٧٥٥٥٣
بريد اليكترونى : info@icfsthinktank.org
www.icfsthinktank.org